أخبار قصيرة

باكستان.. ٧٣ قتيلاً وجريحاً في هجوم انتحاري

قُتل ١٦ شخصاً وأُصيب ٥٧ آخرون، الجمعة، في هجوم انتحاري بسيارة ملغومة استهدف منشأة للشرطة في مدينة كوهات بإقليم خيبر بختون خوا شمال غربي باكستان، بالتزامن مع صلاة الجمعة داخل مسجد المقر. وأفادت الشرطة بأن السيارة اصطدمت بالسور الخارجي، فيما أطلق مسلحون مرافقون لها النار بعد الانفجار. وقالت الشرطة إن المهاجمين السبعة، وبينهم منفذ التفجير، قُتلوا خلال الهجوم والاشتباكات التي تلته. أظهرت مقاطع مصورة أضراراً كبيرة في الموقع، بينما عملت فرق الإنقاذ على انتشال الجرحى من تحت الأنقاض. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها، كما نفت حركة طالبان الباكستانية ضلوعها في الهجوم. ويأتي الحادث وسط تصاعد الهجمات المسلحة في الإقليم، خصوصاً ضد قوات الجيش والشرطة.

الشرطة الإسبانية تبدأ إخلاء شواطئ سبتة من المهاجرين

بدأت الشرطة الإسبانية، بمشاركة الجيش، إخلاء شواطئ مدينة سبتة ونقل مهاجرين إلى مراكز مؤقتة. وشهدت العملية مناوشات وتدافعاً، استخدمت خلالها شرطة مكافحة الشغب الرصاص المطاطي في الهواء والهراوات قبل استئناف الإخلاء. وتقدر السلطات الإسبانية بقاء نحو ١٠ آلاف مهاجر في سبتة، بعد عبور أكثر من ٧٢ ألفاً من المغرب خلال موجة هجرة غير مسبوقة في نهاية تموز/يوليو، غادر معظمهم لاحقاً. وأقامت السلطات مساكن مؤقتة تستوعب نحو ١٧٠٠ شخص، بينما تقول منظمات غير حكومية إن آلاف المهاجرين ما زالوا بلا مأوى، ويعيش نحو أربعة آلاف منهم في العراء على الشواطئ والأرصفة. وتطالب المنظمات بتوفير مراكز استقبال ومأوى كافيين.

كوبا.. انهيار كامل لشبكة الطاقة وانقطاع الكهرباء عن ملايين السكان

أعلنت وزارة الطاقة الكوبية انهيار شبكة الكهرباء بشكل كامل، ما أدى إلى انقطاع التيار عن نحو ٩,٤ ملايين نسمة في أنحاء الجزيرة. ويُعد هذا الانقطاع السابع من نوعه منذ بداية العام، والثاني عشر منذ نهاية عام ٢٠٢٤. وتعاني كوبا أزمة متفاقمة في قطاع الطاقة بسبب تقادم محطات التوليد وتهالك البنية التحتية والنقص الحاد في الوقود، إضافة إلى تأثير الحظر الأميركي على واردات النفط. وكانت الشبكة قد شهدت في آب/أغسطس الماضي انقطاعاً شاملاً استمر ٣٦ ساعة وأثار احتجاجات شعبية. وأكدت شركة الكهرباء الحكومية أن نقص الوقود يزيد هشاشة الشبكة ويعقّد عمليات إعادة التيار، بسبب محدودية تشغيل المولدات الاحتياطية، ما يفاقم معاناة ملايين السكان.

وإعادة تعريف قواعد الشراكة

ترامب ونتنياهو.. عندما يهتزّ التحالف وتتصادم الحسابات

الوفاق/ تدخل العلاقة الأميركية–الصهيونية مرحلة مختلفة من تطورها التاريخي، لا يمكن توصيفها باعتبارها قطيعة أو تفككاً للتحالف، كما لا يصح اختزالها في استمرار الوضع التقليدي نفسه. فالبنية الاستراتيجية للتحالف ما تزال قوية ومؤسسية، لكن البيئة السياسية التي جعلت هذا التحالف يبدو، لفترة طويلة، غير قابل للنقاش بدأت تتغير، خصوصاً مع اتساع نطاق العدوان على إيران وارتفاع كلفته العسكرية والاقتصادية والسياسية داخل الولايات المتحدة.

علاقة قائمة على تشابك المصالح

تأسست العلاقة الأميركية– الصهيونية على مجموعة من المصالح المتداخلة، في مقدمتها اعتبار أمن كيان الاحتلال جزءاً من الحسابات الاستراتيجية الأميركية، والحفاظ على تفوقه العسكري النوعي في المنطقة، وتطوير التعاون الدفاعي والتكنولوجي والاستخباري. ولم يعد التعاون يقتصر على المساعدات العسكرية، بل تحول إلى شراكة دفاعية مؤسسية تشمل الدفاع الصاروخي، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا العسكرية، والذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة.

لكن هذا الثبات الاستراتيجي يترافق مع متغيرات سياسية داخل الولايات المتحدة. فقد بدأت قضية الدعم المقدم لكيان الاحتلال تنتقل تدريجياً من كونها مسألة شبه محسومة داخل الحزبين إلى موضوع أكثر حضوراً في النقاش السياسي والانتخابي والتشريعي. وبينما لا تزال قطاعات واسعة من المؤسسة السياسية الأميركية تؤيد استمرار الدعم، ظهرت أصوات تطالب بوضع شروط على المساعدات أو ربطها بالالتزامات القانونية وحقوق الإنسان، إلى جانب تصاعد الاعتراض على الحروب والتدخلات الخارجية.

القرار الأميركي.. تحالف لا يلغي حسابات واشنطن

ورغم رسوخ التحالف، فإن السياسة الأميركية تجاه كيان الاحتلال لا تُصاغ بمنطق واحد أو عبر طرف واحد، بل تتداخل في تحديدها اعتبارات البيت الأبيض والكونغرس والمؤسسات العسكرية والأمنية، إلى جانب المصالح الاقتصادية والحسابات المرتبطة بأمن المنطقة. ومع اتساع الحرب، تصبح هذه المؤسسات أمام معادلة أكثر تعقيداً بين الالتزامات تجاه حليف استراتيجي وبين مسؤولياتها في حماية القوات والمصالح الأميركية ومنع اتساع دائرة المواجهة.

ويكشف هذا التداخل أن العلاقة، مهما بلغت قوتها، ليست تفويضاً مفتوحاً لكيان الاحتلال في تحديد مسار السياسة الأميركية. فواشنطن تحتفظ بحساباتها الخاصة بشأن مستوى الانخراط العسكري، وحدود استخدام القوة، والنتائج التي يمكن أن تترتب على استمرار الحرب. وكلما ارتفعت الكلفة الأميركية، أصبح التباين بين أولويات الطرفين أكثر وضوحاً، وأصبحت إدارة هذا التباين جزءاً أساسياً من مستقبل التحالف.

ترامب.. «أميركا أولاً» أمام اختبار الحرب

تزداد أهمية هذه التحولات مع انتقال العلاقة الأميركية–الصهيونية إلى نطاق العدوان على إيران. فلم يعد السؤال الأميركي مقتصراً على كيفية دعم كيان الاحتلال، بل أصبح أكثر تعقيداً: إلى أي مدى يمكن لواشنطن أن تتحمل تكلفة عسكرية وسياسية واقتصادية متزايدة لحماية حليفها، إذا تعارضت بعض أولوياته مع المصالح الأميركية المباشرة؟

ويضع هذا السؤال دونالد ترامب أمام اختبار عملي لشعار «أميركا أولاً». فقد بنى جانباً مهماً من خطابه السياسي على انتقاد الحروب الأميركية الطويلة، والدعوة إلى التركيز على المصالح المباشرة للولايات المتحدة وتقليص الالتزامات العسكرية الخارجية. إلا أن العدوان على إيران يضع هذا الخطاب أمام واقع مختلف، مع اتساع الانخراط الأميركي فيه وظهور تداعيات محتملة على القوات الأميركية والمصالح الاقتصادية والطاقة والأسواق. وبذلك، لم تعد كلفة الحرب محصورة في الميدان العسكري. فالإنفاق على العمليات، وحماية القوات والمنشآت الأميركية، والتداعيات المحتملة على أسعار الطاقة والتجارة، كلها عوامل تجعل الحرب جزءاً من النقاش السياسي والاقتصادي الداخلي الأميركي.

أمريكا والاحتلال.. تحالف استراتيجي وتباين في الحسابات

لا تعني قوة التحالف الأميركي–الصهيوني تطابق المصالح في كل ملف أو في كل مرحلة. فبنيامين نتنياهو وحكومته يتحركان وفق حسابات مرتبطة بأمن كيان الاحتلال وأهدافه السياسية والعسكرية، بينما تضع واشنطن في حساباتها أيضاً حماية القوات والمصالح الأميركية، ومنع توسع الحرب، وتأثير التصعيد على الطاقة والأسواق والاستقرار الإقليمي.

ومن هنا يبرز سؤال قدرة واشنطن على استخدام أدوات النفوذ المتاحة لها للتأثير في قرارات حليفها عندما ترى أن بعض خياراته قد تتعارض مع مصالح أميركية أوسع. كما أن السياسة الأميركية تجاه كيان الاحتلال لا تحددها الإدارة وحدها، بل تتداخل فيها حسابات الكونغرس، والمؤسسات الأمنية والعسكرية، والاعتبارات الانتخابية، إضافة إلى جماعات الضغط والمؤسسات المؤيدة لكيان الاحتلال. وبالتالي، فإن استمرار الدعم الأميركي لا يلغي وجود تباينات في تقدير المخاطر أو في تحديد حدود الانخراط العسكري الأميركي.

المجتمع الأميركي.. الحرب تدخل النقاش الداخلي

تتزامن هذه التطورات مع تغيرات في اتجاهات الرأي العام الأميركي. ووفق استطلاع وطني أجرته جامعة كوينيبياك في يوليو/تموز ٢٠٢٦، عارض ٦٠٪ من الناخبين الأميركيين العمل العسكري العدواني ضد إيران، مقابل ٣٤٪ أيدوه، مع اختلافات واضحة بين الجمهوريين والديمقراطيين والمستقلين.

كما أظهرت استطلاعات لمركز بيو للأبحاث في ٢٠٢٦ تراجعاً في النظرة الإيجابية إلى كيان الاحتلال وحكومته بين الأميركيين مقارنةً بسنوات سابقة. وتشير هذه المعطيات إلى أن العلاقة مع كيان الاحتلال لم تعد تحظى بالمستوى نفسه من القبول لدى جميع شرائح المجتمع الأميركي.

لكن هذه المعطيات تكشف اتساع الاعتراض على السياسات الصهيونية والدعم الأميركي لها. فرفض الحرب لا يعني بالضرورة رفض التحالف مع كيان الاحتلال، لكنه يعكس تصاعد النقاش داخل الولايات المتحدة حول كلفة دعمه وحدود الانخراط الأميركي في حروبه. والأهم أن الحرب جعلت العلاقة أكثر حضوراً في النقاش الداخلي، بعدما أصبحت مرتبطة بصورة مباشرة بالإنفاق العسكري، وأسعار الطاقة، وحماية القوات الأميركية، وحدود التدخل الخارجي.

يواجه التحالف الأميركي الصهيوني اختباراً متزايداً بفعل العدوان على إيران وكلفته العسكرية، في ظل تباين المصالح، ما يفرض على واشنطن إعادة ضبط حدود دعمها وانخراطها العسكري

الخلاف داخل الحزب الجمهوري

ينعكس هذا التحول أيضاً داخل الحزب الجمهوري. فإلى جانب التيار الذي يرى في كيان الاحتلال حليفاً استراتيجياً ينبغي الحفاظ على دعمه، ظهرت أصوات محافظة أكثر تشككاً في التدخلات العسكرية الخارجية، وتطالب بإعطاء الأولوية للمصالح الأميركية المباشرة.

ويكتسب هذا الخلاف أهمية خاصة بالنسبة إلى ترامب، لأن جزءاً من قاعدته السياسية يتبنى خطاباً يركز على تجنب الحروب الخارجية وتقليل الالتزامات العسكرية الأميركية. ومع استمرار الحرب، ينتقل الاعتراض تدريجياً من مستوى الخطاب السياسي إلى المؤسسات التشريعية، ما يضع الإدارة أمام معادلة معقدة بين الحفاظ على التحالف مع كيان الاحتلال والتعامل مع تيار داخل الحزب يطالب بتقليص التدخل العسكري الخارجي.

ختاماً، كشف العدوان على إيران أن التحالف الأميركي–الصهيوني يواجه كلفة متزايدة، بعدما أصبحت خيارات حكومة الاحتلال تنعكس مباشرة على المصالح والقوات الأميركية وتوسّع مخاطر الصراع في المنطقة. وفي الداخل الأميركي، يتصاعد النقاش حول حدود الدعم المفتوح له، في ظل أعباء عسكرية واقتصادية وسياسية متزايدة. لذلك، قد لا يعني المستقبل تفكك التحالف، لكنه يضعه أمام مراجعة حقيقية لقواعده، واختباراً لقدرة واشنطن على حماية مصالحها وعدم الانجرار إلى حروب تتجاوز حساباتها الاستراتيجية.

مسيرات حاشدة في اليمن.. تأكيد الجاهزية ورفض اتهامات استهداف مكة

شهدت اليمن مسيرات جماهيرية حاشدة تحت شعار دعم القوات المسلحة ورفض الاتهامات السعودية بشأن استهداف مكة المكرمة، ووصف المشاركون هذه الاتهامات بأنها افتراء وإساءة إلى قدسية المدينة. وأكد البيان الصادر عن المسيرات أن الدفاع عن المقدسات الإسلامية يمثل قضية أساسية، معلناً استعداد المشاركين للرد على الاعتداء، وتفويض القيادة والجيش اليمني تحديد طبيعة الرد وتوقيته. وجدد المشاركون تمسكهم بمواقفهم تجاه قضايا الأمة، وفي مقدمتها الدفاع عن مكة والمدينة والمسجد الأقصى، مؤكدين استمرار دعم القوات المسلحة اليمنية ومواجهة التحركات العسكرية السعودية، ضمن معادلة «الحصار بالحصار» و«التصعيد بالتصعيد». وفي محافظة صعدة، شهدت الفعاليات مشاركة واسعة، ورفع المشاركون المصاحف والأعلام اليمنية، محذرين السعودية من استمرار التصعيد وداعين إلى التراجع والانسحاب. كما تضمنت التصريحات تهديداً باستهداف القواعد السعودية إذا استمر التصعيد، وفق ما نقلته الصحيفة. وربطت المسيرات موقفها بالقضية الفلسطينية، مؤكدةً دعم فلسطين والمقدسات الإسلامية، وداعية الأنظمة والأحزاب والجهات المختلفة إلى اتخاذ مواقف داعمة للشعب اليمني والمقدسات. وشدد البيان على استمرار التحرك الشعبي، ورفض الحملة الإعلامية السعودية ضد اليمن ومواقفه.

بوتين يحدد أولويات الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الاتجاهات الرئيسية للاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة قد حُددت، مشيراً إلى أن تطوير الطائرات المسيّرة سيحظى باهتمام خاص ضمن برنامج الدولة المقبل للتسلح. وأوضح أن موسكو تواصل تحديث قدراتها العسكرية وتعزيز منظوماتها الدفاعية، لافتاً إلى أن حصة الأسلحة الحديثة في القوات الصاروخية الاستراتيجية الروسية بلغت ٩٢٪.

وأكد بوتين أن تعزيز الثالوث النووي يمثل أولوية مطلقة، إلى جانب تطوير منظومات الدفاع الجوي لحماية الأراضي الروسية من التهديدات والهجمات الجوية. كما شدد على مواصلة إنتاج وتطوير الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة.

وفي الجانب السياسي والأمني، قال بوتين إن روسيا لا تملك خططاً عدوانية تجاه أوروبا، مؤكداً عدم وجود نيات روسية لشن هجوم على الدول الأوروبية.

وجاءت تصريحاته خلال حفل توزيع جوائز الدولة في الكرملين، عشية يوم صانعي الأسلحة في روسيا، الموافق ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦. وتعكس الأولويات المعلنة تركيز موسكو على التكنولوجيا العسكرية، خصوصاً الطائرات المسيّرة، بالتوازي مع تحديث القوات الصاروخية وتعزيز الدفاع الجوي والثالوث النووي، ودعم الصناعات الدفاعية ومواكبة تطورات الصراعات الحديثة ورفع جاهزية القوات.

فوز يسار الوسط.. السويد تودّع حكومة اليمين

تدخل السويد مرحلة سياسية جديدة بعد انتخابات عامة أظهرت تقدّم كتلة يسار الوسط بفارق ضئيل، بحصولها على ١٧٦ مقعداً مقابل ١٧٣ لكتلة اليمين، وبعد استقالة كريسترسون، كلف رئيس البرلمان أندرياس نورلين زعيمة الاشتراكيين الديمقراطيين ماغدالينا أندرسون باستكشاف إمكان تشكيل حكومة جديدة. وتأتي النتيجة بعد أربع سنوات من حكم يميني اعتمد على دعم «ديمقراطيي السويد»، حزب اليمين المتطرف، عبر «اتفاق تيدو»، الذي منح الحزب نفوذاً واسعاً في صياغة السياسات رغم بقائه خارج الحكومة. وخلال هذه الفترة، اتجهت السويد إلى تشديد كبير في سياسات الهجرة، شمل خفض أعداد اللاجئين، وتشديد لمّ شمل الأسر، وتسريع الترحيل، وإجراءات أثارت انتقادات بشأن معاملة المهاجرين والأقليات. في الانتخابات، تراجع «ديمقراطيو السويد» إلى المرتبة الثالثة، بينما حافظ الاشتراكيون الديمقراطيون على موقعهم كأكبر حزب. وتسعى أندرسون إلى تغيير المسار السياسي عبر التركيز على المناخ والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وسياسة هجرة أكثر إنصافاً، لكنها تواجه خلافات بين أحزاب المعارضة حول الضرائب والطاقة وتشكيل الحكومة. وتشير النتيجة إلى أن الناخبين أحدثوا تحولاً محدوداً في موازين القوى، فيما يبقى تشكيل حكومة مستقرة مرهوناً بمفاوضات صعبة بين أحزاب تختلف في عدد من الملفات الأساسية.